المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة | 500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1970) السنة الثامنة - الخميس (25) تشرين الثاني 2010

اليـــوم في المدى

لا خيار سوى هزيمة البحرين

تعادل كان بالامكان تغيير صفته الى فوز صريح لمنتخبنا الوطني بكرة القدم امام شقيقه الاماراتي الذي خلت قائمته لأكثر من عشرة لاعبين اساسيين لاسباب شتى وذلك بعد ان اهدر لاعبو منتخبنا فرصاً كثيرة وتعهد الملاك التحكيمي بإهدار أخرى مماثلة ان لم تكن اشد تأكيداً كل ذلك حفلت به مباراتنا الاولى في دورة خليجي ٢٠ إذ خرج منتخبنا متعادلا من دون اهداف بدورة الخليج العربي ٢٠ التي تضيفها اليمن لغاية الخامس من كانون الاول المقبل...

■ تغطية يومية خاصة عن خليجي ٢٠ في ملحق المدى الرياضي

خريجو العام الحالي يرفعون نسبة البطالة

مسؤول رفيع: مجلس الخدمة نائم في البرلمان والعاطلون ينتظرون غيث التشريع

□ بغداد/ علي عبد السادة

ينتظر جمهور غفير من العاطلين عن العمل أن يخرج مجلس الخدمة المركزي من عباءة البرلمان إلى دوائر الحكومة.

وكشف مسؤول حكومي رفيع ارتفاع نسب البطالة في عموم العراق بسبب تأخر تشكيل مجلس الخدمة.

وأشار وكيل وزارة العمل دارا حسن رشيد في تصريح خص به (المدى) أمس الأربعاء إلى أن عددا كبيرا من خريجي الجامعات والمعاهد لا يزالون دون عمل، خصوصا خلال العام الحالي والسابق.

وكان البرلمان السابق قد اصدر قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي "رقم ٤" لسنة ٢٠٠٩ الذي نص على أن يؤسس مجلس الخدمة العامة الاتحادي ويرتبط بمجلس النواب، ويتمتع بشخصية معنوية، واستقلال مادي وإداري، لكن خطوات تنفيذ هذا القرار مرهونة بالبرلمان الحالي.

ودعا دارا مجلس النواب الجديد إلى الإسراع بإقرار المجلس سريعا، محذرا من تفاقم مشكلة البطالة إلى حدود بعيدة.

وترفض اغلب الوزارات العراقية تعيين خريجي الجامعات والمعاهد للعام الحالي، إذ عليهم الانتظار حتى يتم تخصيص درجات لخريجي الأعوام السابقة، ذلك، وبحسب مسؤولين حكوميين، أن هؤلاء لديهم الأولوية ما يعني أن خريجي العام ٢٠١٠ سينتظرون فترة أطول.

ولم يتمكن البرلمان السابق من المصادقة على أعضاء مجلس الخدمة، الأمر الذي يجعل منه حتى اللحظة مجرد مشروع لم يتحول بعد إلى هيكل تنفيذي.

وينتظر العاطلون عن العمل من البرلمان الجديد البت في عملية تأسيس المجلس، واختيار أعضائه، ليبدأ مهامه في تنظيم عملية التشغيل، وتوفير فرص العمل.

في السياق ذاته، أعلنت قائممقامية بعقوبة أن نسبة العاطلين عن العمل تتجاوز الـ٣٥٪.

وقال قائممقام قضاء بعقوبة عبد الله الحيالي إن خريجي الجامعات يستحوذون على نسبة تزيد عن ١٥٪ بسبب عدم القدرة على استيعابهم جميعاً في وظائف حكومية داخل المؤسسات الخدمية.

ويؤكد باحثون أن أزمة البطالة تفاقمت نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً التطورات الأمنية وما رافقها من تأثيرات سلبية على قطاع الزراعة والتجارة.

وحذرت وزارة التخطيط في بيان أصدرته أواخر تشرين الأول من تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بشكل مخيف في العراق، وتجاوزها نسبة ٢٥ ٪ من القوى العاملة خلال العام الحالي ٢٠١٠.

وكانت وزارة العمل قد ذكرت في تقريرها للنصف الأول من عام ٢٠١٠ أن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة بياناتها بلغ أكثر من ٤٧ ألف عاطل.

وتتباين الأرقام الرسمية لعدد العاطلين عن العمل في العراق، والفرق كبير بين إحصاءات وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في حين يؤكد مختصون أن نسبة البطالة وحسب إحصاءات غير رسمية قد تصل إلى نسب مرتفعة، خصوصا في فترة الفراغ السياسي في البلاد وغياب مجلس النواب الذي ينتظر منه سريعا أن يحرر قانون الخدمة لإنقاذ طوابير طويلة من العاطلين.

مصادر: التعداد لن يجري في موعده بسبب عدادين في الموصل!

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكد مصدر حكومي عدم إمكانية إقامة التعداد في موعده المقرر في الخامس من الشهر المقبل، فيما كشفت وزارة التخطيط عن مبادرة لإجرائه وحل جميع النقاط الخلافية.

مسؤول رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه شدد في تصريح خص به "المدى" أمس الأربعاء على أن امتناع محافظة نينوى عن تدريب العدادين في الفترة المحددة من قبل مجلس الوزراء سيحول وبشكل مؤكد على عدم إجراء التعداد، وبالتالي يتطلب الأمر تأجيله لشهر على الأقل من اجل تدريبهم. إلى ذلك أعلنت وزارة التخطيط في ظل سعيها إلى إجراء التعداد في موعده عن مبادرة من عدة نقاط إلى مجلس الوزراء لغرض مناقشتها خلال الأيام القليلة المقبلة بهدف إنجاز عملية العد السكاني بعد نجاح المرحلة الأولى من التعداد التي تمثلت في تنفيذ عمليات الترقيم والحصر للمباني والمساكن والأسر، والتي ستصدر نتائجها قريبا.

من جانبه شدد رئيس اللجنة التحضيرية للإحصاء محمود عثمان وفي تصريح لـ"المدى" على أن حقل القومية لن يكون السبب في تأجيل التعداد مرة أخرى كونه أمراً متفقا عليه وتم ذكره في القانون الذي صدر في ٢٠٠٨ الخاص بالتعداد السكاني.

وأشارت مبادرة وزارة التخطيط والتي حصلت "المدى" على نسخة منها إلى أن الوزارة اعتمدت فيها على ما دار من نقاشات في الاجتماع الذي عقد الاثنين الماضي بحضور عدد من أعضاء مجلس النواب وممثلي الحكومات المحلية من محافظة نينوى ومحافظة كركوك فضلا عن الفنيين من الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان.

فيما اختلف عدد من الساسة تحدثوا لـ"المدى" على موعد إجراء التعداد رغم اتفاقهم على أهميته، ففي الوقت الذي شدد كل من ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني على اعتماد الموعد المحدد، رجحت أطراف أخرى عدم امكانية إجرائه في الخامس من الشهر المقبل وفي مقدمة هذه الأطراف تيار الأحرار، بينما رفضت القائمة العراقية إعطاء رأي بهذا الخصوص ما لم تقدم اللجنة المتخصصة بدراسة التعداد توصياتها.

كما تستند المبادرة إلى قرار الوزارة في المضي لإجراء التعداد بأسرع وقت بعد إجراء التفاهمات المطلوبة.

وجددت وزارة التخطيط تأكيدها على جاهزيتها لتنفيذ العد السكاني من جميع الجوانب الفنية واللوجستية والإدارية، وإنها بانتظار قيام مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ كفوء ومهني للتعداد السكاني.

■ التفاصيل ص٣

تعويضات نقدية لملاك الأراضي المشمولة

خط عازل بـ٥٠٠ متر يفصل بين العراق والكويت

□ متابعة/ المدى

أكد مسؤول في الخارجية الكويتية أمس الأربعاء أن العراق والكويت اتفقا على إنشاء منطقة عازلة بعرض ٥٠٠ متر على كل من جانبي الحدود بينهما يكون خاليا بشكل كامل من أي نشاط باستثناء شرطة الحدود، وعلى نقل مزارعين عراقيين إلى منازل جديدة تدفع ثمنها الكويت كتعويض لهم.

ونقلت وكالة فرانس بريس عن مدير إدارة الوطن العربي في الخارجية جاسم المباركي قوله إن الكويت تعهدت بموجب الاتفاق، ببناء خمسين منزلا كحد أقصى داخل العراق لمزارعين يعيشون بالقرب من الحدود، لافتا إلى أن الاتفاق تم التوصل إليه خلال اجتماع عقدته مؤخرا اللجنة الكويتية العراقية للحدود التي يرأسها وكيلا وزارتي خارجية البلدين.

وكان مجلس الأمن قد اقر في ١٩٩٣ أي بعد ثلاث سنوات من غزو نظام صدام، القرار ٨٣٣ الذي حدد الحدود بين البلدين ومنح الكويت أراضي كانت تحت السيطرة العراقية في السابق.

ووقع البلدان اتفاقا مشابها في ٢٠٠٦ بعد أن أوقف مزارعون عراقيون بناء أنبوب للري بطول ٢٠٠ كيلومتر على الحدود، حيث أكدت الكويت أن الأنبوب يمر في أراضيها.

وبموجب الاتفاق الذي لم ينفذ قط، وافقت الكويت على تعويض المزارعين العراقيين وأودعت مبلغا لهذا الغرض لدى الأمم المتحدة.

ويسعى العراق للخروج من العقوبات التي أقرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب غزو الكويت بقيادة صدام حسين في ١٩٩٠.

وترد الكويت باستمرار برفض هذا المسعى وتؤكد انه يتعين على العراق حل مشاكل الحدود ودفع ٢٥ مليار دولار إضافية كتعويضات عن الغزو، إضافة إلى مطالب أخرى.

وأعلن وزير النفط الكويتي الشيخ احمد عبد الله الصباح في آب الماضي أن الكويت والعراق توصلتا أيضا إلى اتفاق مبدئي ينظم إنتاج النفط في الحقول الحدودية التي سبق أن تسببت بنزاع بين البلدين.

وأشار المباركي إلى أن الكويت كانت قد اقترحت أن تكون منطقة خط الحدود الدولي بين الجانبين العراقي والكويتي خالية، لافتا إلى أن هذه المنطقة خالية على الجانب الكويتي والمطلوب أن تكون كذلك على الجانب العراقي، معللا المطلب الكويتي بأن مساكن المواطنين العراقيين تحجب العلامات الحدودية".

■ تفاصيل ص٢

7 تكشف عن شركة وهمية تبتز العاطلين عن العمل

بغداد تخطو نحو "النووي السلمي" بتصفية ما تبقى من "التويثة"

□ بغداد / وائل نعمة

أكدت وزارة العلوم والتكنولوجيا قيامها بتصفية المنشآت النووية المدمرة في منطقة التويثة التي تضررت بفعل القصف الإسرائيلي على مفاعل تموز عام ١٩٨٢، فضلا عن الأضرار التي لحقت بها جراء الحرب الأخيرة.

وأشار خالد عزيز مدير المكتب الإعلامي للوزارة في اتصال مع "المدى" إلى أن هذه المنشآت بقيت مدمرة منذ ذلك الوقت ولم يقم احد بتصفيتها وإزالة الآثار الإشعاعية.

ولفت عزيز إلى أن دائرة تصفية المنشآت النووية المدمرة في الوزارة قامت بتصفية اثنين من تلك المنشآت في التويثة والعمل مازال مستمراً مع الأخريات وبشكل تدريجي لإزالة كل الآثار الإشعاعية لغرض بناء منشآت أخرى في المستقبل، قد لا تكون بالضرورة نووية.

مشيرا إلى أن البرنامج العراقي النووي لم ينتج شيئا واقتصر على العمليات المختبرية وهي متوقفة الآن، أما البرنامج النووي غير السلمي فكان سريا خلال الفترات السابقة.

وأكد أن الوزارة تطمح الآن إلى فك الحظر على الاستخدام النووي السلمي في مجالات الزراعة والصناعة والطب، ولن يتحقق ذلك إلا بعد أن يخرج العراق من البند السابع بعد أن تتأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الشفافية في عمل المنشآت وعدم استخدام العراق الطاقة النووية في المجالات غير السلمية، وان تدخل البلاد ضمن الاتفاقيات الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية ويثبت للعالم انه يحتاج هذه الطاقة للأغراض السلمية بعيدا عن التسلح".

وكان وزير العلوم والتكنولوجيا رائد فهمي قد أعلن في وقت سابق عن بدء التنفيذ بعملية تفكيك وإزالة أول منشأة نووية مدمرة في منطقة التويثة.

وأكد فهمي أن هذا المبنى هو مختبرات التعامل مع المواد المشعة وكان قد دمر في العمليات العسكرية لحرب الخليج الأولى عام ١٩٩١.

كما كشف الوزير عن احتمالية عدم وجود مواد مشعة في هذه المنشأة أو أنها تحوي كميات ضئيلة جدا وتأثيرها غير ملموس". مؤكداً انه تم اختيارها لتكون الخطوة الأولى في عملية التفكيك والإزالة والتي من المتوقع لها أن تستغرق عدة سنوات بحيث تستطيع ملاكات الوزارة العلمية أن تكتسب خبرة (تفتقدها حاليا) وتسمح لها لاحقا بالتعامل مع المنشآت الأخطر كالمفاعل الروسي IRT٥٠٠٠ ومختبرات الكيمياء الإشعاعية المدمرة".

لا تزال السلاسل وآثار الرصاص على جدران غرفته

رهينة سابق للقاعدة يحول سجنه إلى متحف في بعقوبة

□ متابعة/ المدى

أقدم شاب عراقي في الثلاثين من عمره، بعد أن نجا بأعجوبة من الموت، إلى تحويل احد السجون التي كان تنظيم القاعدة يمارس فيها شتى أنواع التعذيب في محافظة ديالى، إلى معرض لكي يكون شاهدا على جرائم هذا التنظيم بحق الأبرياء.

وقال قاسم التميمي لوكالة أنباء (شينخوا) "إن الجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة ارتكبت أثناء هيمنتها على مناطق واسعة من محافظة ديالى بين أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨ الكثير من أعمال العنف البشعة بحق الأبرياء وأنشأت في مناطق جعلتها معاقل لها، سجون تمارس فيها أبشع أنواع التعذيب بحق المدنيين ورجال الأمن، في ما كان يعرف بين الأهالي بسجون الموت نتيجة العدد الكبير للذين أزهقت أرواحهم".

وأضاف التميمي "نتيجة لاختفاء معالم اغلب سجون القاعدة المشهورة في فترة العنف قررت الاحتفاظ بسجن كانت تمارس فيه أبشع أنواع التعذيب بحق الأبرياء من اجل اطلاع الأجيال القادمة عما حملته أفكار التطرف من قسوة وعدم احترام لحقوق الإنسان".

وتابع التميمي وهو يقف بجوار منزل دمر نحو ٤٥ بالمئة منه داخل القرى الجنوبية لبلدة بهرز جنوب بعقوبة "إن المنزل كان أشبه بسجن كبير خاضع لسيطرة القاعدة، معروف بين الأهالي بأنه سجن الموت، يحوي عدة غرف بعضها خصص للتعذيب الجسدي والأخرى لإجراء المحاكمات الشرعية التي يقوم بها ما يسمى بالمفتي الشرعي، والتي كانت اغلب قراراته بحق الرهائن والمختطفين، هي قطع الرؤوس بالسيف أو الإعدام رميا بالرصاص أو الجلد.

وأوضح أن البيت كان ملكا لقريب له قتله تنظيم القاعدة قبل أن يستولي عليه، مبينا انه خطف من قبل مسلحي القاعدة وزج وراء قضبان السجن لعدة أسابيع وتعرض لشتى أنواع التعذيب الجسدي، ورأى بأم عينيه شباب في ريعان أعمارهم تزهق أرواحهم وتتناثر دماءهم بعدما صدرت الأوامر بإعدامهم "المفتي الشرعي"، الذي يأتي مرتين كل أسبوع لإصدار الأحكام بحق الرهائن والتي كانت في أغلبها الموت.

وأشار التميمي وهو ينظر إلى غرفة فيها آثار لطلقات نارية اخترقت جدرانها، وسلاسل من حديد معلقة بالسقف كانت تتم فيها عمليات الإعدام لأشخاص لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم لم يؤمنوا بفكر القاعدة، لافتا إلى أن القدر ساهم في إنقاذه في اللحظات الأخيرة عندما داهمت قوة عراقية- أمريكية السجن لتنقذ ما تبقى من الرهائن من القتل المحتوم.

وأكد التميمي أنه عزم على إبقاء المنزل على حاله دون تغيير والعمل على تحويله إلى معرض كبير يظهر احد ابرز جرائم القاعدة أثناء هيمنتها على المنطقة، وكيف كانت تفتك بأرواح الأبرياء بدم بارد، مبينا أن الأمر له أهميته في إعطاء فكرة واضحة للأجيال القادمة عن معنى التطرف الديني وما هي أفعاله على ارض الواقع.